عن أمير «الدم والنفط»

نواف التميمي

دعا ولي ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، في مارس/ آذار 2015، كبار الجنرالات في وزارة الدفاع إلى اجتماع، بصفته وزير الدفاع الجديد المعين من والده الملك. كان على رأس جدول الأعمال وضع الخطط اللازمة لتدخل عسكري في اليمن. وبخلاف ما جرت عليه قواعد اللعبة في المملكة، لم يكن الأمير الشاب قد حصل على ضوء أخضر من واشنطن، سيما عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية، وخصوصا الخشن منها. أذهل ولي ولي العهد آنذاك القادة العسكريين بأمره «إرسال طائرات F-15» على الفور لقصف مواقع جماعة الحوثي في اليمن. ومنذ تلك اللحظة، يتخبّط محمد بن سلمان في وحل اليمن التي وعد والده والمسؤولين الأميركيين بحسمها في غضون شهرين، لتعبر الآن عامها الخامس، وتوصف بأنها أكبر كارثة إنسانية في العالم. يظهر سوء التقدير الخطير لولي العهد في اليمن على رأس قائمةٍ طويلةٍ من الأخطاء، يوردها كتاب «الدم والنفط» الذي صدر قبل أيام للمؤلفَين، برادلي هوب وجوستين شيك، وكلاهما مراسلان في صحيفة وول ستريت جورنال، ويرصدان فيه صعود نجم محمد بن سلمان، ونهمه منذ الصغر للمال والسلطة، ورغبته بامتلاكهما بالدم والحديد، بالمراوغة والخبايا.

يكشف الكتاب كيف أذهل الصعود المفاجئ لمحمد بن سلمان البالغ 35 عامًا قادة وسياسيين ورجال أعمال عالميين، هرعوا إلى الرياض لمقابلة الشاب الطموح، وخرجوا مقتنعين بأن رغبته في إصلاح المملكة صادقة. أبهرتهم حماسته لإدماج النساء في القوى العاملة، ورفع القيود عنهن، والسماح لهن بقيادة السيارة والسفر من دون مَحرم. أدهشهم حديثه عن تقليم أظافر السلطة الدينية، وقص مخالب رجالات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واستبدالهم بهيئة عامة للترفيه. هالتهم أفكاره عن النهضة الاقتصادية، وطرح أسهم من «أرامكو» للاستثمار العالمي، وسرح خيالهم بعيداً لاستيعاب مشروع مدينة «نيوم»، جوهرة رؤية الأمير.

ولكن، سرعان ما أخذ الانبهار يتبدّد مع كل خطوة يخبطها الشاب الذي أراد الجري قبل تعلم المشي، فوقع في خطايا فشل في تنظيف آثارها عشراتُ الاستشاريين وخبراء العلاقات العامة. أخذت قسوته المفرطة، ورغبته الجامحة في السيطرة على الحكم بالدم والنار، تتكشف مع تورّط رجالاته في جريمة اغتيال الصحافي السعودي، جمال خاشقجي، وقبل ذلك احتجازه ثلاثمائة من علية القوم، بمن فيهم أمراء من العائلة المالكة، في فندق «ريتز كارلتون» لسلطو على أموالهم وكسر شوكتهم.

في كتابهما، الأقرب إلى تحقيق صحافي استقصائي، يعرض المؤلفان محطاتٍ كثيرة في حياة ولي العهد القصيرة، منذ كان طفلاً يعاني من زيادة الوزن، مُدمناً على وجبات «ماكدونالدز»، إلى شاب تتعاظم شهوته للعرش، لا يتورّع عن اختطاف رئيس الوزراء اللبناني السابق، سعدُ الحريري، وشن حربٍ على بلد مجاور، وفرض حصار على دولة قطر. ويورد المؤلفان كيف أن التخطيط لهذا الحصار بدأ قبل ثلاثة أشهر من الأزمة، في 22 مارس/ آذار 2017، بتحريض من ولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، وفق خطةٍ بدأت بحملة إعلامية مركزة أعقبتْ انتهاء زيارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، للسعودية، وتقوم على تضليل المتلقي الغربي بشأن دعم قطر الإرهاب، وترويج معلومات عن رشى قدمتها قطر لشراء تنظيم كأس العالم 2022. أفرد الكتاب صفحاتٍ عن حياة البذخ التي يعيشها الأمير، مثل إقامة حفل ضخم في جزر المالديف دعا إليه لفيفا من المقرّبين و150 حسناء، نقلهن جواً من البرازيل وروسيا، وإسرافه على شراء يخت «سيرين» بـ429 مليون يورو، وشراء القصر الفرنسي القريب من فرساي بثلاثمائة مليون دولار.

مع أن كتاب «الدم والنفط» لم يأت بمفاجآت، على الأقل الأجزاء التي تُرجمت منه حتى اللحظة، إلا أنه غني بتفاصيل مثيرة، جمعها المؤلفان من تقارير استخبارية، ومن شهاداتٍ أشخاصٍ عملوا مع ولي العهد السعودي، أو تعاملوا معه.

نحو بناء الدولة المدنية في لبنان

جيرار ديب

طرح الرئيس اللبناني ميشال عون، في ذكرى المئوية الأولى لدولة لبنان الكبير، فكرة التغيير، والتوجه نحو الدولة المدنية. وعنى الدولة التي تخلع عنها ثوب الطائفية، وتلبس الفرد فيها صفة المواطنية، حيث الحقوق للجميع، على أنْ يطبّق الجميع واجباتهم تجاه الوطن.

مرّ لبنان عبر تاريخه، منذ تكوينه عام 1920 على يد الجنرال غورو في قصر الصنوبر في بيروت، بتغيراتٍ وتقلباتٍ عديدة في نظامه، بدءًا من النظام الجمهوري بعد عام 1946 مع الجلاء العسكري الفرنسي، حيث كان رئيس البلاد الحاكم شبه المطلق في قيادة البلاد. ومع الدستور الذي وضع يومها، عُرفت المناصفة في التوظيف، وكرّست عبر التقاليد، الحكم بحسب الطوائف الأساسية الثلاث في البلاد، الماروني والسني والشيعية. أما اتفاق الطائف (في العربية السعودية) عام 1990، فصحيح أنه أنهى 15 عاماً من الاقتتال الداخلي بين اللبنانيين، ولكنه جزّر رئيس البلاد من أغلبية صلاحياته، ونزع عنه صفة لبنان ذي وجه عربي، وأعطاه الطائف الطابع العربي، فأصبح الحكم منوطاً بمجلس الوزراء مجتمعًا، تحديداً عبر القرار في الأدراج، وربما خرق. وقبل أيام، قتل شخصان على خلفية تعليق بافطة ذات رمز ديني، ما أنذر بتدحرج الوضع نحو حرب طائفية جديدة، لولا حكمة العقلاء، وحزمُ الجيش والقوى الأمنية.

أهمية طرح الرئيس، في هذا التوقيت، أنّه كسر حاجزَ الخوف، وبدأ مشوار الألف ميل نحو بناء الدولة المدنية. ولكننا نستبعد الوصول إليها في المديين، المتوسط والمتوسط، ولا سيما أنّ محيطنا العربي منقسم طائفيًا بطريقة عمودية، والقوى الأكثر انتشاراً في لبنان، من تركيا إلى إيران، تعمل في عالمنا العربي على نشر روح الدفاع عن المقدّسات الدينية من هذا الفريق أو ذاك. فضلاً عن عدو إسرائيلي لا يكلّ من العمل على زرع روح العداء بين اللبنانيين، فانعكست من رأس الهرم إلى أسفله، فدخل الفساد في البلاد والعباد، وأصبح التوظيف والتعيينات بحسب الطائفة، فضُربت الكفاءة، والغيت مقولة «الرجل المناسب في المكان المناسب». استغلّت الأحزاب الطائفية المكرّسة في تطبيق اتفاق الطائف، فصنعت قوانين انتخابية على مقياسها، وتقاسمت الغنائم تحت عنوان حصة كل طائفة. والأفظع من هذا، كانت الخطوط الحمر، واستنفار الطائفة، وغيرة الدين، عندما كان يُلقى بالاتهام على مسؤول أو رئيس. تمامًا كما حصل أخيرا مع رئيس الحكومة الأسبق فؤاد السنيورة، على سبيل المثال، عندما وضع عليه خطّ أحمر، كي لا يمثُل أمام القضاء ويُحاسب.

تعهّد الرئيس عون بالتوجّه نحو الدولة المدنية طرح متقدم في زمنٍ لا يزال أصحاب الميليشيات متمركزين في السلطة. ومنهم من سطح أبعد بإعلان نفسه عزّاب الحراك، لا بل رأس حربته، كالقوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي. .. نعم الدولة المدنية هي المطلب الأساسي، البلاد، الماروني والسنية والشيعية. أما اتفاق الطائف (في العربية السعودية) بالطبع لا، فبالأمس القريب، أي بعد اتفاق الطائف، حاول بعض النواب طرح قانون الزواج المدني الاختياري (أشدّد على كلمة «اختياري»)، فقامت قيامة رجال الدين، وبدأ تكفير النواب، والتهديد بالحرمان، وبعدها زُمي القرار في الأدراج، وربما خُرق. وقبل أيام، قتل شخصان على خلفية تعليق بافطة ذات رمز ديني، ما أنذر بتدحرج الوضع نحو حرب طائفية جديدة، لولا حكمة العقلاء، وحزمُ الجيش والقوى الأمنية.

مفهوم المثالثة في الحكم، لتصحيح السلطة التنفيذية مكوّنة من رئيس الجمهورية الماروني، رئيس مجلس الوزراء السني، ووزير المالية الشيعي. إلا لا قرار يُتّخذ في البلاد من دون التوافق الثلاثة.

إذاً، عرف اللبنانيون المنطق الصحيح، ولا سيما أن محيطنا العربي منقسم طائفيًا بطريقة عمودية، والقوى الأكثر انتشاراً في لبنان، من تركيا إلى إيران، تعمل في عالمنا العربي على نشر روح الدفاع عن المقدّسات الدينية من هذا الفريق أو ذاك. فضلاً عن عدو إسرائيلي لا يكلّ من العمل على زرع روح العداء بين اللبنانيين، فانعكست من رأس الهرم إلى أسفله، فدخل الفساد في البلاد والعباد، وأصبح التوظيف والتعيينات بحسب الطائفة، فضُربت الكفاءة،

هل تغيّر التعامل الأميركي مع القضية السورية؟

عمر كوش

يثير تغيّر السياسة الأميركية وتقلبها حيال القضية السورية أسئلة عديدة بشأن أسباب ذلك وحيثياته، وعلاقته بأولويات الإدارات الأميركية المتعاقبة على البيت الأبيض، وكيفية تعاملها مع القضية، ومع القرارات الأممية التي صدرت بشأنها، حيث لم يكُن هدف الإدارة الأميركية تغيير نظام الأسد أو إسقاطه، وذلك على عكس ما ذهب إليه مبعوث وزارة الخارجية الأميركية الخاص بسورية، جويل ريبورن، حين زعم أن هدف الإدارة الحالي هو نظام بشار الأسد، وطالب في اجتماعه مع أعضاء من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في 26 الشهر الماضي (أغسطس/ آب)، في إسطنبول، بتوحيد إدارة الشمال السوري، الغربي والشرقي، من أجل تحقيق هذا الهدف وإلحاق الهزيمة بالأسد.

ومنذ قيام الثورة السورية في منتصف مارس/ آذار 2011، لم تتبع الولايات المتحدة استراتيجية واضحة حيال نظام الأسد، والوضع السوري يشكل عام، ولا نهجاً معيناً، بل ظل موقفها يتسم بعدم الاكتراث، ومحاولة إدارة الأزمة، خصوصا إبان فترة الرئيس السابق باراك أوباما الذي سلّم الملف السوري إلى روسيا، كي تتدخل بشكل عسكري سافر في سورية مع نهاية سبتمبر/ أيلول 2015. وتكرّر الأمر نفسه مع الرئيس دونالد ترامب، حيث تغيرت أولويات سياسة إدارته حيال القضية السورية مرّات عديدة، ووضعت الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في مقدّمتها، وتحالفت في سبيلها مع قوى الأمر الواقع، ممثلة بوحدات حماية الشعب الكردية، ثم أعلنت هزيمة «داعش»، وراحت تركز على انسحاب إيران والحدّ من نفوذها. وكعادته، قرّر الرئيس ترامب إنهاء مهمة قواته وسحبها أكثر من مرّة، لكن الأمر لم يتعدّ إعادة انتشارها والتركيز على منطقة الجزيرة السورية بنفطها وغازها الطبيعي.

والملاحَظ أن التعامل الأميركي مع القضية السورية ارتهن، إلى حدّ كبير، بمواقف الرئيس الأميركي، سواء أكان أوباما أم ترامب، ولم تستند إدارة كلّ منهما إلى رؤى أو خطط استراتيجية. ونتج عن ذلك عدم وجود سعي أميركي حقيقي لحل سياسي في سورية وفق قرارات الأمم المتحدة، على الرغم من تكرار المسؤولين الأميركيين مقولة استبعاد الحل العسكري الذي لجأ إليه الروس والإيرانيون ونظام الأسد، وراحت الإدارة الحالية تركز على مطالب، بطلقها بين الفينة والأخرى كل من وزير الخارجية مايك بومبيو والمبعوث الخاص إلى سورية جيمس جيفري، ومبعوث وزارة الخارجية الأميركية الخاص بسورية جويل ريبورن، وتتمحور حول الحل السياسي وانسحاب إيران وميليشياتها ووقف العمليات العسكرية في سورية. ولكن مع عدم وجود خريطة طريق أو خطة واضحة لتحقيق هذه المطالب، وهو أمر جعل نظام الأسد وحلفاءه الروس والإيرانيين لا يقيمون أي اعتبار لمطالب الولايات المتحدة، لأنها أعلنت هزيمة «داعش»، وراحت تركز بساطة لم تفعل شيئاً من أجل تحقيقها.

قد يكون تعامل الإدارة الأميركية اختلف قليلاً مع الحفاظ على وجودها العسكري في منطقة شرقي الفرات وتعزيزه، إضافة إلى قانون قيصر (أو سيزر)، الذي جاء في وقت كان يحاول فيه نظام الأسد وحلفاؤه الروس والإيرانيون تسويق انتصاراتهم العسكرية على فصائل المعارضة السورية، ومحاولاتهم استثمارها اقتصادياً، وترجمتها سياسياً، وبالتالي يُعتبر هذا القانون بمثابة العامل المثبط لتلك المحاولات على المستوى الاقتصادي، باستهدافه اقتصاد النظام ومرتكزاته وموارده المالية، من خلال استهداف الأفراد والكيانات والشبكات المرتبطة به، وطرق تمويله وإمداده بالأدوات والمعدّات التي يستخدمها في حربه ضد غالبية السوريين.

ويبدو أن الإدارة الأميركية أرادت من قانون قيصر نقل الصراع على سورية وفيها إلى المستوى الاقتصادي المدعوم قانونياً، بهدف تغيير سلوك النظام وتوجهاته وتحالفاته، معتقدةً أن قوة عقوباته وضغوطها الاقتصادية التي ستطبقها على نظام الأسد وحلفائه وداعميه الدوليين والإقليميين، وفق هذا القانون، كافية لإفشال كل ما قاموا به من جهود عسكرية وسياسية، من أجل تثبيت نظام الأسد والاستفادة من عوائد إعادة إعمار سورية، ومنع استثمار ما حققوه عسكرياً على الأرض، وانهم سيغيرون خططهم وتوجهاتهم، ويفكرون في البحث عن البديل لنظام الأسد، عبر الانخراط في تسويات سياسية. في المقابل، وضعت الإدارة الأميركية شروطاً لرفع العقوبات، تتلخص بوقف استخدام نظام الأسد وعناصره المجال الجوي السوري لاستهداف السكان المدنيين، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المحاصرين والنازحين، والسماح لهم بالعودة طواعية وبكرامة، ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، وهي شروطٌ لم يعرها النظام وداعموه أي اهتمام.

> لا تشي التحرّكات الدبلوماسية الأميركية أخيراً بحدوث تغير كبير في تعامل واشنطن مع القضية السورية

ومنذ توقيع الرئيس ترامب على قانون قيصر، تقود واشنطن حملة دبلوماسية من أجل الانخراط في محاولات البحث عن مخرج للقضية السورية، لكن ذلك كله ليس هدفه نظام الأسد وإلحاق الهزيمة به، بل جعله ينصاع ويتخرط بالمسار السياسي. وبالتالي، جاءت زيارات جيمس جيفري وريبورن وسواهما إلى جنيف وأنقرة وإسطنبول على خلفية تأكيد حضور قوي للولايات المتحدة في الجولة الثالثة من اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف، التي انتهت من دون أن تحقق أي اختراق في جدران تعنت النظام. والظاهر أنه كان هناك تعويل أميركي على اجتماعات هذه الجولة، لكنه مبالغ فيه، حيث توقع جيفري «أن تسلم روسيا الأسد على طاولة المفاوضات»، من دون أن يعطي أي دليل أو مؤشر على ذلك، بل استند إلى توقع الروس على قرار مجلس الأمن 2254، وعلى الاتصالات المتكرّرة معهم، وخصوصا «المرونة التي أبداها النظام لعقد اجتماع اللجنة الدستورية، بما في ذلك اللقاء مع معارضين له»، لكنه اعترف بأن «روسيا لم تتخذ بعد قراراً استراتيجياً بالانتقال كلياً من خيار الحل العسكري إلى الحل السياسي». ومع ذلك بقي جيفري معوّلاً على «تطورات مثيرة» ستحدث في القضية السورية، من خلال البديل الذي يمكن أن تتمخض عنه اجتماعات اللجنة الدستورية في توفير بيئة آمنة، من دون تحديد ماهيتها، وما إذا كانت هي البيئة الآمنة نفسها التي وردت في القرارات الأممية، ويتطلع إليها السوريون للخلاص من نظام الاستبداد. إذاً، لا تشي التحرّكات الدبلوماسية الأميركية أخيراً بحدوث تغير كبير في تعامل الولايات المتحدة مع القضية السورية، كونها مبنية على توقعات وآمال وتطلعات بتقدم العملية الدستورية، وصياغة دستور جديد، يسبق انتخابات حرّة ونزيهة، تحت رعاية الأمم المتحدة وإشرافها، وهو أمر يرفضه النظام جملة وتفصيلاً، وليس هناك أي مؤشر على أن الروس يمارسون ضغوطاً حقيقية على النظام، من أجل حثّه على السير في هذا الاتجاه، بل على العكس، ما زال ساسة النظاميين، الروسي والإيراني، متمسكين بالأسد ونظامه، وبالخيار العسكري من أجل تحقيق مصالحهم في سورية والمنطقة، ويعيقون أي مسعىً للوصول إلى حل سياسي أممي ينهي الكارثة السورية.

(كاتب سوري)

كاريكاتير

عماد حجاج

ماذا بقي من شرعية نظام السيسي؟

تقادم الخطيب

لعل انتخابات مجلس الشيوخ التي انتظمت أخيراً في مصر، كانت محرجةً للنظام بطريقةٍ لم يتوقعها أحد. ففيما اعترف سياسيون عديدون بعدم جدوى هذا المجلس، وصرف المليارات على انتخاباته معروفة نتائجها مسبقاً، هندستها الأجهزة الأمنية كما المعتاد منذ صعد عبد الفتاح السيسي إلى السلطة في أعقاب الانقلاب العسكري في 3 يوليو/ تموز 2013. ووجهت هذه الانتخابات صفعة قوية إلى ما تسمّى شرعية النظام المصري أو جماهيريته، أو بالأحرى الرئيس الذي يلقبه أنصاره منذ مصر. يبلغ عدد المقيّدين في جداول الانتخابات 62 مليوناً و940 ألفاً و163 ناخباً، شارك منهم 8 ملايين و959 ألفاً و35 ناخباً في انتخابات مجلس الشيوخ، بنسبة مشاركة 14,23%، ليبلغ عدد المتخلفين عن التصويت نحو 54 مليوناً، ما حدا رئيس اللجنة العليا للانتخابات إلى اتخاذ قرار بتحويل هؤلاء جميعاً إلى النيابة العامة التي ردّت عليه بأنه لا يجوز قانوناً، لأنه صادر عن شخص لا أهلية له في ذلك. ولم تتوقف تبعات هذا الأمر عند هذا الحد، فقد خرج السيسي في أحد اللقاءات (افتتاح أحد المشاريع التي يشرف على تنفيذها الجيش كالعادة)، وهو يحيط به رجال الجيش أيضاً، قائلاً: «إذا لم يكن يريدني أحد أن أظل في السلطة، فسأقوم بعمل استفتاء على بقائي». وسبب قوله هذا، المقاطعة الواسعة لانتخابات مجلس الشيوخ، وخروج النتيجة به الصورة الباهتة. لحديث السيسي عنها بهذه الكيفية تفسيران: يبدو أن الأجهزة الأمنية المشرفة على ترتيب هذه الانتخابات لم تكن تتوقع هذه المفاجأة التي قام بها الشعب، ومقاطعة تلك المهزلة المسمّاة انتخابات. ويبدو أن تلك النتيجة بهذه الصورة جاءت محرجةً للرجل أمام عدد من خصومه الداخليين، خصوصاً داخل المؤسسة العسكرية، وبالتالي انكشف وضعه، ولم تعد لديه شعبية حقيقية. ويبدو أن حديثه بهذه الطريقة جاء على غير رغبة الأجهزة الأمنية التي توصي الرجل دائماً بألا يتحدّث، لكنه لا يستمع إلى نصائحها.

القول بالاستفتاء على بقاء الرئيس من عدمه لا يصدر عن رجل جاء من طريق انتخابات ديمقراطية، بل عن شخص يشعر بأن سلطته التي انتزعها بالقوة مهدّدة، وبالتالي يحاول أن يقول بعمل استفتاء، ليكون هناك نوع من تجديد الشرعية السياسية التي يعلم أنها في الأساس شرعية الداخل والشعب، وليس شرعية الغرب التي حصل عليها بموجب صفقات السلاح.

يكشف ما جرى في انتخابات مجلس الشيوخ مدى هشاشة نظام السيسي، فمن الناحية اعتماده على الأجهزة الأمنية، لكنه غير قادر على إقامة تحالفات مجتمعية كالتي أقامها الحزب الوطني الديمقراطي في أثناء حكم حسني مبارك.

السيسي هو الصانع الأساسي لتلك الوضعية التي ظهرت عليها الانتخابات أخيراً، أو أقله شريك في صناعتها، في عدم إيمانه بمشروعية الحزب السياسي، استعاض بالائتلافات والجماعات المختلفة، بديلاً من مسألة الأحزاب، وعلى خطى مؤسس دولة يوليو، الجنرال جمال عبد الناصر، الذي أعلن حلّ الأحزاب وتجميد أنشطتها، وسط بداية انقلابه في أوائل خمسينيات القرن الماضي، أعلن السيسي عداءه لتلك الأحزاب ووجودها بوضوح، حينما اعتقل رؤساء وأعضاء أحزاب سياسية شرعية، مثل رئيس حزب مصر القوية، عبد المنعم أبو الفتوح، وغيره. استعاض بالائتلافات التي تحكمها الأجهزة الأمنية وتشكلها بديلاً من الحزب السياسي، وكذلك البديل الأمني في مجمله، بديلاً من الظهير السياسي، متمثلاً بأجهزته الأمنية. عدم وجود ذلك الظهير السياسي للجنرال السيسي إلى جانب عدم وجود الخبرة لدى المخابرات الحربية في إتمام العملية، كما تقوم به الداخلية، أدّى إلى أن تكون انتخابات مجلس الشيوخ، ومن قبلها الانتخابات الرئاسية، في حلتها النهائية أقرب إلى المسرحية الهزلية على مستوى الحبكة والإخراج.

> وضعت انتخابات مجلس الشيوخ بصورتها الحالية تلك شرعية النظام المصري، مرة أخرى، محل تساؤل، وأصبح السؤال المتجدّد الآن: هل أصبح لدى هذا الرجل والذين معه أي شرعية أو جماهيرية للبقاء في السلطة، بعد نسف الشكل المؤسسي للدولة التي حاول مبارك الحفاظ عليها خلال فترة حكمه. وجددت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات سؤالاً آخر، يتعلق بالنسبة الحقيقية التي شاركت في عملية الاستفتاء على تغيير الدستور. تلك النسبة التي أتاحت للسيسي البقاء في السلطة حتى عام 2030، وبالتالي إذا ما كُشف عن النسبة الحقيقية للمشاركة في ذلك الاستفتاء، فهل سينسف هذا شرعية البقاء في السلطة أو التعديلات نفسها التي جرت تحت رقابة الأجهزة الأمنية التي تدين بالولاء للرئيس وشخصه، وليس للدولة ومؤسساتها؟

(كاتب مصري في برلين)

كوشنر «الفتى الفارغ» الذي أخضع مراهقين عرباً

اسامة ابو ارشيد

في كتابه «الغرفة التي شهدت الأحداث»، يستعيد مستشار الأمن القومي الأميركي السابق جون بولتون، حواراً جرى بينه وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، شكك فيه الأخير في قدرة مستشار الرئيس دونالد ترامب، وصهره، ومسؤول ملف الشرق الأوسط جاريد كوشنر، على تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين ومحيطها العربي. وحسب بولتون، فإن نتنياهو تساءل: «ما الذي يجعل كوشنر يعتقد أنه سينجح في امر فشل فيه (وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري) كيسنجر؟».

اليوم، يثبت هذا «الفتى الفارغ»، كما كان يصفه وزير الخارجية السابق ريك تيلرسون، أنه قادر فعلاً على تحقيق ما عجز عنه كيسنجر، ولكن ذلك ليس نتيجة ذكاء خاص يتمتّع به، أو إدراك عميق لديه لطبيعة الصراع وكينونته، بقدر ما أن الأمر متعلق بقدرات ترامب ومزاجه النفسي، وبطبيعة بعض القادة العرب الجدد الذين يتعامل معهم كوشنر، ويرجون وده ورضاه.

في كلمته في المؤتمر الصحافي المشترك في البيت الأبيض، في 28 يناير/ كانون الثاني الماضي، يوم إعلان ترامب ما سمّاها «رؤيته» للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، اطنب نتنياهو في مديح الرئيس الأميركي، كان الأولى به أن يوجه ذلك الثناء والتقريظ، إسرائيلياً، إلى الرجل الذي يقف فعلاً وراء تلك «الرؤية»، والتي أعطت إسرائيل كل شيء، وحرمت الفلسطينيين من أقل حقوقهم، كالسيادة والقدس والحدود والأرض والمياه والأمن. لم ينس أن يشير إليه ويشكره في معرض كلمته، من دون أن يستغرق في ذلك، فالمقام لم يكن يسمح بدغدغة نرجسية أخرى غير نرجسية ترامب حينها، إلا أنه حصل على فرصة أخرى ليعطي كوشنر بعض حقه إسرائيلياً. سارع مكتب نتنياهو، بعد الكشف عن بعض ما يحويه كتاب بولتون، قبل نشره، ومن ذلك قصة الحوار بينهما حول قدرات كوشنر، إلى إصدار بيان في يونيو/ حزيران الماضي، نسب فيه إليه «الفضل» في صياغة خطة ترامب للسلام، والمساهمة في قراره نقل السفارة الأميركية إلى القدس، والاعتراف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان السورية، وتعزيز العلاقات الإسرائيلية مع العالم العربي. «بهذه الإنجازات فقط، وتحت قيادة الرئيس ترامب، حقق كوشنر ما لم يحققه أحدٌ من قبله.

شكّك كثيرون في إمكانية نجاح كوشنر، حيث فشل غيره، وغمز كثيرون من زاوية ذكائه، بل تناقل بعضهم نكتة مفادها أن لكوشنر ثلاثة «نجاحات» في حياته فحسب، مقابل إخفاقات كثيرة، سواء على صعيد الدراسة أم عالم الأعمال. تلك النجاحات الثلاثة، هي: أنه ولد لعائلة ثرية، أنه تزوج إيفانكا ابنة ترامب، وأن ترامب أصبح رئيساً للولايات المتحدة، وهو ما جعل من كوشنر المستشار الأكثر تأثيراً في الإدارة الأميركية. إذا اتفقنا مع قصة «النجاحات» الثلاثة تلك، فإنها تكون قدرية، بمعنى أنها لم تكن حصيلة إنجازات، وإنما مكتسباتٌ توفرت للرجل، ولكن تحويله إدارة ترامب إلى قناة للتمرير أجندة اليمين الصهيوني المتطرف، وهو ما يتجاوز الانحياز والتواطؤ اللذين ميزا سلوك الادارات الأميركية السابقة لصالح إسرائيل، وتمكنه أيضاً من إقناع بعض القادة العرب الجدد بأن إسرائيل حليفٌ موثوقٌ وتمثل أقصر الطرق إلى قلب سيد البيت الأبيض، بعدان نجاحيْن باهريْن أنجزهما باقتدار، ولم يأتيا عرضاً أو مصادفة. الأمر الوحيد الذي يمكن أن يضاف هنا، وسبقت الإشارة إليه، أنهما إنجازان ما كانا ليتحققا لولا شخصية الرئيس الأميركي الضحلة، وطبيعة بعض القادة العرب الجدد الذين يدينون لكوشنر بالكثير، إذ إنه وسيطهم ومحاميهم لدى ترامب.

إذا فهمنا السياقين السابقين، يمكن أن نفسر جانباً مهماً في تهافت زعماء دول، كالإمارات والبحرين والسعودية والسودان، على إقامة علاقات مع تل أبيب، حتى ولو كان ذلك على حساب الفلسطينيين والعرب، والمقاربة الأمنية الجمعية للمنطقة كلها. خذ، مثلاً، السعودية، التي سمحت للطائرة الإسرائيلية التي أقلت الوفدين، الإسرائيلي والأميركي، إلى أبوظبي، بالمرور عبر أجوائها قبل أيام. محمد بن سلمان، ولي العهد والحاكم الفعلي للبلاد، مدينٌ في نجاحه في انقلاب القصر على ابن عمه محمد بن نايف، عام 2017، إلى ترامب. وهو كذلك مدينٌ له في نجاته من تبعات اغتيال الصحافي السعودي جمال خاشقجي، في قنصلية بلاده في إسطنبول، عام 2018. في موضوع انقلاب القصر، لم تكن الوكالات الأميركية السيادية في الخارجية والدفاع والاستخبارات متضاعفة له، ولكن ترامب لم يعبأ بتحفظاتهم. وفي جريمة قتل خاشقجي، لم يتردّد ترامب في ازدراء تقديرات أجهزة بلاده الاستخبارية بأن بن سلمان يقف وراء العملية بشكل

كوشنر «الفتى الفارغ» بحسب وصف ريكس تيلرسون (آل هايدايكر/Getty)

> اكتشف كوشنر أن لإصبعه سحراً عند بعض العرب، فأكثر من هزّه في وجوههم، فاعطوه ما يريد وأكثر

مباشر، بل إنه رفض محاولات الكونغرس فرض عقوبات عليه، ونجح في تعويقها. وهذه ليس تخرّصات ولا استنتاجات، وإنما معطيات نشرت في كتب عدة، وتحقيقات صحافية أميركية كثيرة.

كوشنر هو الشخصية المركزية هنا. مثلاً، تكشف الرسائل (الإيميلات) التي تمّ تسريبها من البريد الإلكتروني للسفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة، عام 2017، أن الإمارات لعبت دوراً أساسياً في تسويق محمد بن سلمان عند بعض مساعدي ترامب، وخصوصاً كوشنر. أيضاً، نعلم اليوم أن الحصار الذي فرضته كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر على قطر عام 2017، ما كان ليتم لولا نجاح بن سلمان وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد في كسب كوشنر إلى صفهما، وبالتالي ترامب، في حين عارضت ذلك وبقوة وزارتا الخارجية والدفاع الأميركيتان. ولا تخفي الأجهزة الاستخباراتية الأميركية امتعاضها من تواصل كوشنر وابن سلمان، مثلاً، عبر تطبيق واتساب، بل إنها تشكّ بأنه يسرّب له معلومات حساسة أحياناً.

وقد كشف موقع إنترسبت الأميركي، في مارس/ آذار 2018، أن محمد بن سلمان قال متباهياً عن كوشنر: «وضعته في جيبي»، كناية عن السيطرة عليه. الحقيقة أنه هو وبن زايد، ومن سار وراءهما، في جيب كوشنر. لقد نجح في تحقيق اختراقات إسرائيلية وأميركية جديدة غير مسبوقة في الموقف العربي. ومعلوم أن كوشنر ينتمي لعائلة يهودية صهيونية يمينية متشدّدة.

ما نشهده اليوم هو محاولات جادّة لاجتثاث الأمن القومي العربي من جذوره، بعد أن كان قد تمّ تحطيم جدرانه على فترات في مراحل ماضية. وما يقوم به بعض القادة العرب الجدد هو رهن لمستقبلنا جميعاً في سبيل بقائهم كأس كراسي حكم وهمية، لا تستقرّ إلا برضى ودعم خارجيين. المشكلة أن اميركا وإسرائيل لا عهد لهما، وليس أسرع من أن تُخْفِر ذمتهما عند أول امتحان، ولكن بعض قومنا لا يتعلمون، والنتيجة أننا كلنا خاسرون. هذه المرّة، جاءت الهزيمة على يد «الفتى الفارغ» الذي اكتشف أن لإصبعه سحراً عند بعض العرب، فأكثر من هزّه في وجوههم، فأعطوه ما يريد وأكثر، وهم يحسبون أنه في «جيوبهم»!

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

مئوية فيروز

بشير البكر

ذهب الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إلى لبنان من أجل المشاركة في احتفال مئوية لبنان الكبير التي صادفت في الأول من سبتمبر/ أيلول الحالي، إلا أنه حرص على أن تبدأ زيارته الثانية لبيروت، خلال شهر، بمنزل الفنانة فيروز. بعد أن استقبله الرئيس ميشال عون في المطار، توجه ماكرون إلى بيت فيروز في الرابية، حيث أمضى ساعة وربع ساعة، وقلّدها أرفع وسام فرنسي، جوقة الشرف. وقال، بعيد خروجه: «السيدة فيروز أيقونة، ولها مكانة خاصة بقلوب الفرنسيين، واللقاء كان استثنائياً». لهذه الالتفاتة وقعها الرمزي المؤثر في هذا الظرف الذي يمرّ به لبنان، بعد انفجار مرفأ بيروت في الشهر الماضي، الذي خلّف عدداً كبيراً من الضحايا البشرية ودماراً هائلاً في العمران والبنى التحتية.

وكسر ماكرون البروتوكول المتعارف عليه، الذي يقوم عادة على لقاءات ذات طابع رسمي في بداية كل زيارة رسمية، وتوجّه إلى بيت السيدة فيروز، ابنة المدرسة الرحبانية الغنائية التي ساهمت كثيراً في بناء صورة لبنان الفن والثقافة والشعر والموسيقى. تصرّف ماكرون من دون تكلّف، وكأنه من أهل البيت، وكان همّه أن يؤكد أن للزيارة جانباً ثقافياً لا تستطيع فرنسا أن تسقطه من حسابها، ولذا رفع الكلفة البروتوكولية وقصد بيت فيروز، بدل أن يجتمع مع الرئيس عون الذي استقبله في مطار بيروت، أو يلتقي الأقطاب السياسيين الذين اجتمع بهم في زيارته الماضية، وخرج بانطباع أنهم سبب خراب لبنان.

للزيارة معانٍ كثيرة، أهمها أن فيروز تتمتع بمكانة خاصة في فرنسا ولدى الرئيس الفرنسي الذي أراد من تكريمها أن يوصل عدة رسائل إلى اللبنانيين وغير اللبنانيين، منها أنه ينظر إلى الفن والثقافة على نحو مختلف عن بقية السياسيين. وبالتالي، فإن لبنان الثقافي والفني محل تقدير واحترام، وهذه رسالة موجهة إلى حكام لبنان الذين لا وزن للثقافة في حساباتهم، ولا حتى من بين الاهتمامات الرسمية اللبنانية منذ زمن عيّن فيه رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، غسان سلامة وزيراً للثقافة (2000 - 2003) للنهوض بسنة لبنان عاصمة ثقافية للفرانكوفونية. والأمثلة لا تُحصى على تراجع دور الثقافة والمثقفين في هذا البلد، ولعل أبرزها أن لا أحد من بين المثقفين اللبنانيين يعرف اسم وزير الثقافة الحالي، في وقت تراجع فيه النشر وصناعة الكتاب، وتوقفت كبريات الصحف عن الصدور (السفير)، أو تحولت إلى مواقع إلكترونية صفراء (النهار).

مؤكّد أن تصرّف ماكرون لم يرُق لبنانيين كثيرين ينتظرون منه أن يحمل لبلدهم حلولاً سحرية، وربما خاب أمل قطاع من الشارع اللبناني كان ينتظر من فرنسا أن تأ

عالم افتراضي لمسؤولين فلسطينيين

أنيس فوزي قاسم

ألقى أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، كلمة في مؤتمر المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، الذي عقد يومي 21 و22 من الشهر الماضي (أغسطس/ آب). وقبله بنحو شهر، شارك رئيس وحدة الشؤون الاستراتيجية في مجلس الوزراء الفلسطيني، أحمد جميل عزم، بكلمة في ندوة بعنوان «الضم والتطبيع والأبارتهايد»، نظمها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بالتعاون مع مكتبة الأرشيف في عمّان. ومن متابعتي المشاركتين، خالطني شك قوي بأن بعض كبار مسؤولي السلطة الفلسطينية إما أنهم يعيشون في عالم افتراضي، أو أنني الذي أعيش في ذلك العالم.

بدايةً، الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي طعنة غادرة وضربة قوية وخيانة قومية، إلّا أنه يجب الإقرار بأن اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل كسرت حاجز المناعة العربية المقاوم للتطبيع. حتى أن اتصالات بعض الأنظمة العربية الرسمية مع إسرائيل سراً قبل «أوسلو» لم تكن ذات سمات تطبيعية، بل لإنجاز أمر محدّد. ولم تكن هناك من علاقات عربية غير رسمية مع الحركة الصهيونية إلا اتصال حزب الكتائب اللبناني وزعيمه بيار الجميل بها قبل قيام إسرائيل وبعده. وفي ما عدا ذلك، ظل التواصل مع إسرائيل عملاً مؤثّماً وفضيحة وطنية كبرى، إلى أن جاءت «أوسلو». ومع عدم وجود قيادة رشيدة تضبط إيقاع المفاوضات مع إسرائيل، بدأت عملية التسرّب رويداً رويداً، وبدأت عناصر الصمود تنهار.

قال صائب عريقات إن السلطة الفلسطينية تتعرّض لمشروع تدمير، وإن اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي جزء من هذا المشروع الهادف إلى إيجاد بديلٍ عنها. وبحسبه، فإن السلطة حين ولدت كانت ثمرة نضال الشعب الفلسطيني وكفاحه، ووظيفتها كما حدّدت في اتفاق أوسلو «نقل الشعب الفلسطيني إلى الاستقلال، و«لن ترضى بسلطة خدمية». وتزييناً لهذه الأقوال ينقل عريقات ما قال إنه من مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة «لن يكون هناك سلام ما دام محمود عباس على رأس السلطة». ويؤيد هذا أحمد عزم، حيث قال إن السلطة الفلسطينية نشأت بقرار من منظمة التحرير التي توصلت إلى اتفاق انتقالي مع إسرائيل.

هذه أقوال في غاية الأهمية، ولا سيما أنها تصدر عن مسؤول فلسطيني رفيع، لكنها عند تفكيكها لا تصمد أمام الوقائع الصلبة (وليس الافتراضية). والثابت، بخلاف ما يقوله عريقات وعزم، أن السلطة الفلسطينية لم تنشأ بفضل كفاح الشعب الفلسطيني، وليست ثمرة نضال هذا الشعب ولم تنشأ بقرار من منظمة التحرير، بل جاءت بفضل اتفاق أوسلو، الذي هو، في الواقع والقانون، وثيقة استسلام وباطل قانوناً. والأساس الذي أقيمت عليه أنها الوارث للإدارة المدنية التي أوجدها الحكم العسكري الإسرائيلي، بموجب الأمر العسكري 947 الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني 1981، وجاء إنشاؤها خلال مفاوضات كامب ديفيد بشأن شكل الحكم الذاتي الذي اقترحه رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن على الرئيس المصري أنور السادات. واستباقاً لذلك الاحتمال، أنشأ الحاكم العسكري في الأراضي الفلسطينية المحتلة الإدارة المدنية، وأوكل إليها القيام بالمهام المدنية لإدارة شؤون السكان، بما فيها جمع النفايات، المهمة التي يعترض عليها عريقات. (أنظر الملحق الثالث لاتفاقية أوسلو 1995). وحين تمّ التوقيع على اتفاق أوسلو، نقل الحاكم العسكري المهام من الإدارة المدنية إلى سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني التي سمّيت، تجميلاً، «السلطة الفلسطينية»، وورد ذلك في أول مواد اتفاقية أوسلو تحت عنوان «نقل الصلاحيات». ولم يرد في ذهن القيادة الفلسطينية، أو لا تريد أن تصدّق أن قيامها بمهام الإدارة المدنية يعني أن السلطة الأسمى في هذه العملية هي سلطة الحاكم العسكري الإسرائيلي (أنظر المادة الأولى)، الذي أوجد الإدارة المدنية بموجب أمر عسكري صادر عنه. وبالنتيجة هو مصدر الصلاحيات لكل من تنتقل إليه المهام الموكلة للإدارة المدنية بما فيها السلطة الفلسطينية. ولا يغيّر من هذا الترتيب أن أصبح يطلق لقب «رئيس» أو «رئيس وزراء» أو «وزير» على مسؤولي السلطة، إذ إنه، وعلى ما قال عريقات صراحة في تصريح له: «سأقول أموراً قد تغضب الرئيس الفلسطيني.. أعتقد أن الرئيس الحقيقي للشعب هو وزير الجيش أفيغدور ليبرمان. أما رئيس الوزراء الفلسطيني فهو المنسق بولي مردخاي» (صحيفة الشرق الأوسط، 2018/2/21). وفي التصريح نفسه، كان عريقات أميناً وصادقاً حين قال: «هناك فرق بين انهيار السلطة وحلها وتسليم المفاتيح، لأني أعتقد أن المفاتيح لم تكن يوماً بأيدينا». وهذا تأكيد أن المفاتيح في الواقع ظلت بيد الحاكم العسكري.

لذلك، ليس من سبب أو ضرورة لإقامة علاقات دبلوماسية على مستوى الدول (الإمارات مع إسرائيل) لتدمير السلطة، ذلك أن تدميرها لا يحتاج إلّا لأمر من الحاكم العسكري الإسرائيلي، لتفكيك السلطة، فهو خالقها ومصدر صلاحياتها. وقد مارس الحاكم العسكري، أحياناً، صلاحياته، إذ قام بعملية غزو للمقاطعة وحصار الرئيس ياسر عرفات، كما أنه شلّ السلطة الفلسطينية حين ألغى انتخابات المجلس التشريعي الثاني (2006)، حيث لم تأت الانتخابات على مقاس الاحتلال. ويقرّ صائب عريقات نفسه بأن الرئيس محمود عباس لا يتحرّك إلّا بإذن من سلطة الاحتلال، و«هذه هي الحقيقة» (الشرق الأوسط، 2018/2/21). وتجافي هذه الوقائع ما قاله أحمد عزم إن عملية بناء السلطة تركز على ترتيب المفاوضات وإقامة العلاقات مع دول العالم، وبناء المؤسسات الأمنية والمدنية على الأرض. نجحت السلطة في بناء المؤسسة الأمنية فقط، لأنه ليس بإمكانها، ولا من صلاحياتها، القيام بالمهام الأخرى. أو بالأحرى كانت هذه مهمتها الأساسية، المقاولة من الباطن للاحتلال.

وتأكيداً على هذه النتيجة، ورد في كلمة عريقات أن أول قرار اتخذه نتنياهو عند عودته إلى الحكم في إسرائيل في العام 2009، «إعادة الإدارة المدنية إلى الحياة، بينما في الاتفاق الانتقالي حُلّت الإدارة المدنية ..». وهذا ورد في صلب اتفاق أوسلو، أن مهام الإدارة المدنية وصلاحياتها سوف تنقل إلى سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، ومن ثمّ يتم حلّها. وإحياؤها يعني استرجاع الصلاحيات، أو بعضها. ولم يستأذن نتنياهو أحداً في سحب أي من الصلاحيات، ولم يطلب موافقة السلطة الفلسطينية. ويؤيد هذا القول أن ما تسمى «الحكومة الفلسطينية» أعربت عن احتجاجها على مضاعفة عدد العاملين في الإدارة المدنية، والتي كان من المفروض حلّها. واعتبرت إحياء الإدارة المدنية تقويضا للسلطة الفلسطينية (الموقع الإلكتروني للحكومة الفلسطينية، 2019/3/5).

وما يقوله صائب عريقات إن «وظيفة السلطة نقل الشعب الفلسطيني إلى الاستقلال»، ويؤيده أحمد عزم، لا يسنده دليل، ولم يرد في كل أوراق أوسلو والاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل ذكر لكلمة «استقلال» أو «دولة»، أو ما يفهم منه تلميحاً دولة فلسطينية أو حق تقرير المصير. وحين قدّم رئيس الوزراء، إسحق رابين، اتفاق إعلان المبادئ مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى الكنيست للمصادقه عليه في أواخر 1993، قال إن أقصى ما تمنحه إسرائيل للفلسطينيين حكم ذاتي ولكنه ليس دولة. وكان قوله تأكيداً لما قاله ببغن للسادات إنه لا يمكن لإسرائيل أن تسمح بإقامة دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل غرب نهر الأردن، فمن أين جاء عريقات (ومعه أحمد عزم) بوصف وظيفة السلطة أنه الانتقال إلى دولة، إلا أن يكون ذلك تفكيرا افتراضيا؟

وما نقله عريقات عن مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة إنه لا سلام مع وجود محمود عباس على رأس السلطة الفلسطينية، قول فيه تزيين غير حقيقي، أو قصد منه صاحبه زيادة الابتزاز، فالرئيس عباس لا يزال جاهزاً «للمفاوضات» إذا قبلت به إسرائيل. وكان قد أعلن مرة (من دون تفويض من مرجعية فلسطينية عليا)، أنه لن يسمح بإغراق إسرائيل بخمسة ملايين لاجئ فلسطيني، ما يؤدي إلى تغيير الوضع الديمغرافي فيها. يتمتع هؤلاء اللاجئون بحقوق ثابتة وقانونية ومسجلة ومقننة ويحميها القانون الدولي. وتكرّر الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الحق سنوياً، وفي أكثر من مناسبة.

وفي ردّه على سؤال «ما العمل وأين أخطأنا؟»، أجاب عريقات بأنه «كانت هناك اتفاقيات تعاقدية بين منظمة التحرير وإسرائيل حددت بفترة انتقالية مؤقتة لخمس سنوات». والخلل في الاتفاق يتمثل في عدم تطبيقه، والاتفاق لم يوضح أين سنذهب في حال أخلّت إسرائيل بالتزاماتها. كان جواب عريقات صحيحاً من حيث أن من مثالب «أوسلو» أنه لم يضع آلية لفضّ الخلاف، كما تنص على هذا الاتفاقات والعقود الدولية والمحلية، ففي اتفاقيتي كامب ديفيد ووادي عربة في حال الخلاف بين الطرفين يحال الأمر إلى التحكيم. ولم يرد مثل هذا النص في اتفاق أوسلو. وعلى الرغم من هذا النقص، هل يقف الطرف الفلسطيني مشلولاً إذا ما أخلّت إسرائيل بالتزاماتها؟ يدرك صائب عريقات، وهو المفاوض المتمرّس، أنه إذا لم ينفذ طرفٌ ما التزامه في العقد، فإن على الطرف الآخر أن يمتنع عن تنفيذ التزامه هو الآخر. هناك مبدأ الندّية في الالتزامات التعاقدية، وهذه قاعدة بديهية، ولا تحتاج إلى نصوص أو اجتهادات أو آراء قانونية.

لماذا لم توقف السلطة الفلسطينية و/أو منظمة التحرير تنفيذ التزاماتها المترتبة عليها عندما أخلّت إسرائيل بالتزاماتها. وكان عريقات قد قال إنه رصد أكثر من 160 إخلالاً ارتكبتها إسرائيل بموجب اتفاق أوسلو، فلماذا واصلت السلطة القيام بالخدمة الأمنية لسلطة الاحتلال في مثل هذه الأحوال، وأغفلت القيادة مبدأ الندّية، بل وأهملته إهمالاً شديداً؟

ومن النقاط المهمة في كلمة عريقات أن السلطة الفلسطينية نجحت بصمودها في وقف مخطط إسرائيل ضم أراض فلسطينية. ولم يشرح كيف تمّ ذلك، إلا إذا كان النجاح والصمود قد وقعا في عالم افتراضي. ولا أظن أن عريقات ينكر أن الضم قد وقع فعلاً، فمنطقة الأغوار الفلسطينية، وقد قصدها إسحق رابين في خطابه للحصول على مصادقة الكنيست على إعلان المبادئ، إن حدود إسرائيل، قد ضمتها فعلاً بإقامة 31 مستوطنة، فضلاً عن نقاط تفتيش وحواجز للجيش الإسرائيلي، وإن «تطهيراً عرقياً» قد وقع بإجلاء حوالي مائتي ألف فلسطيني منها، ومصادرة أملاكهم، فضلاً عن السيطرة على أهم مخزون مائي في الضفة الغربية. وتؤشر هذه كلها إلى أن الضم قد وقع، إلا أنه ضم واقعي (de facto). وما تعلن عنه إسرائيل الآن أنها تود أن تعلن الضم القانوني (de jure)، ولا فرق بين النوعين، فالضم في الحالين احتلال، وكلاهما عملية نهب وسلب وسرقة، طبقاً للقانونين، الوطني والدولي. فأين أوقفت السلطة الضم الواقعي؟

ويشرح عريقات الفائدة من الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، في ظل وصول التجربة التفاوضية إلى طريق مسدود، فقال إن الرئيس عباس مصمم على عدم مغادرة مربع الشرعيه الدولية، ولن يتنازل عن خيار الدولتين، وعاصمة الدولة الفلسطينية القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين بناءً على قرار الأمم المتحدة 194. ولا غبار على تمسك الرئيس بذلك، بل ويستحق الدعم والتأييد، إلا أن عريقات لم يشرح، وهو بالبراءة، وإذا صدر الحكم بالإدانة وطلبه لبنان فسيتمّ تسليمه. وفي شهر أغسطس/ آب من عام 1962، صدر الحكم عليه بالإعدام فغادر الكويت إلى الأردن. وفي عمّان، زار مع بعض اللبنانيين في الحزب الملك حسين؛ ليقدّموا الشكر على حسن ضيافة الرفاق. وحينها سأله الراحل الحسين عن مشاريعه المستقبلية، وكان يعرف أن مهنته واختصاصه في الطيران، فأجاب بنيته السفر إلى غرب أفريقيا، فرفض الحسين الأقرب إلى عقل الرئيس وتفكيره، كيف أن تجربة حوالي ثلاثة عقود من المفاوضات لم تنقل الفلسطينيين خطوة واحدة أقرب إلى القدس، ولم ينجح الرئيس في إعادة لاجئ واحد، فهل هناك أدوات ضغط أخرى يمكن إضافتها إلى المفاوضات، لكي تُحدث أثراً؟ فإن لم يتوفر ذلك، ألا يبدو أننا نراوح مكاننا، ولن يحقق الشعب الفلسطيني أياً من تلك الأطروحات التي يردّدها الرئيس، ويناضل صائب عريقات لتحقيقها؟ ألا يستحق الشعب الفلسطيني مصارحة من قيادته بالإعلان عن فشلها في إنجاز أي من المطالب الوطنية، وأنها بالتالي تعلن فشلها، وتتنحّى لإفساح المجال لقيادةٍ قد تنجح في الوصول بالمطالب الوطنية أو بعضها إلى نهايات أفضل. هذا لا يعيب القيادة، بل يكون مصدر فخرها أنها أفسحت في المجال لشعبها لكي يخوض غمار التجربة من جديد بقيادة جديدة مع الأمل بالإنجاز، وما ينجزه الشعب هو نصر للقيادة المستقيلة.

وختاماً، تحدّى عريقات أن تكون هناك وثيقة بيلين - أبو مازن، ولكن مجلة نيوزويك الأميركية الصادرة باللغة العربية نشرتها في 2000/9/26، كما نشرتها صحيفة الحياة في 2000/9/20. ومعروفٌ أن الصحف والمجلات المتزنة لا تنشر شيئاً قبل التحقق من صحته. وربما كانت هذه آخر معالم العالم الافتراضي الذي تحدث عنه عريقات.

من مجمل ما ورد أعلاه، يبدو أن عريقات وأحمد عزم يعيشان في عالم افتراضي، فمن يشارك عريقات الرأي أن الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي (على خسّته ونذالته وخيانته كل ما هو عربي)، جاء لتدمير السلطة الفلسطينية؟ ومن يشاركه الرأي أن السلطة أوقفت مخطط الضم، والضم قائم؟ ومن يشاركه الرأي أن قوة ارتكاز الفلسطينيين وقوتهم تكمن في الشرعية الدولية والقانون الدولي، بينما يتبرّع الرئيس أبو مازن (بدون تفويض)، بحقوق خمسة ملايين لاجئ؟ ومن يشاركه الرأي أن السلطة الفلسطينية أقيمت لنقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال، بينما لم ترد كلمه واحدة في كل اتفاقيات أوسلو عن الاستقلال أو حق تقرير المصير أو حتى كلمة «دولة». وهناك افتراضاتٌ عديدة لا يتحدث عنها عريقات، ومن هم في حلقة السلطة الأضيق. وليس أحمد عزم في وضع أقلّ افتراضاً، فهو يتحدّث عن السلطة، وكأنها تطبيق لقرار المجلس الوطني الفلسطيني الصادر في 1974 (على افتراض أنه قرار وطني). ويصرّ أحمد عزم على أنه على «أرض الواقع، [فإن] القوى السياسية تتشبث بمشروع السلطة»، وكأنها مشروع وطني من صناعة المجلس الوطني الفلسطيني، وليست من صناعة الحاكم العسكري. ومن أخطر ما قاله عزم إن «هناك خللا في فهم أن زوال السلطة يؤدي أو حتى يرتبط بتفعيل منظمة التحرير». زوال السلطة، في الواقع، يقضي على البطانة العازلة التي تؤيد الاحتلال، وهي وليد غير شرعي لاتفاقية أوسلو غير الشرعية وغير القانونية. وكم كان أولى بالأخوين الكريمين أن يطالبا بإعادة الحياة إلى منظمة التحرير، وتشكيل مجلس وطني جديد، لإفراز قيادة جديدة تقود النضال الفلسطيني بتوجيهات وأطروحات جديدة.

(قانوني فلسطيني)

> كان أولى بصائب عريقات وأحمد عزم أن يطالبا بإعادة الحياة إلى منظمة التحرير، وتشكيل مجلس وطني جديد
>
> السلطة لم تنشأ بفضل كفاح الشعب الفلسطيني، وليست ثمرة نضال هذا الشعب

علي غندور... هذه الأسفار والإنجازات

مهند مبيضين

قفز، أوائل الثمانينيات، اسم علي غندور (1931 - 2020) وسيطا سياسيا بين الملك حسين وحافظ الأسد، وتحديداً منذ بدايات يوليو/ تموز 1982. نقل غندور جملة رسائل عبر وزير الخارجية السوري آنذاك، عبد الحليم خدام. عاد غندور برسالة من الأسد إلى الملك تتضمن مخاوف سورية من تهجير 450 ألف فلسطيني، ومن إقامة دولة مارونية في لبنان، وتهجيرها المسلمين باتجاه البقاع ونواحي الهرمل. ثم يتطوّر دور غندور بنقل رسائل أردنية إلى رؤساء لبنان وساسته، أمثال وليد جنبلاط وغسان تويني وآخرين بعد سبتمبر/ أيلول 1983، ليبرز دوره في حوارات أردنية سورية تجاه المسألة اللبنانية، وهو ما تشير إليه يوميات وأوراقٌ للوزير والمستشار السياسي الأردني، عدنان أبو عودة (قيد النشر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) حيث يرد اسم غندور نحو 34 مرة ناقل رسائل وصاحب رأي في المسألة اللبنانية، ويخوض حوارات مع فرقاء السياسة اللبنانية.

تكشف سيرة المهندس علي غندور عن شخصية عميقة، تمرّست في السياسة مبكّراً، منذ انتسابه في شبابه الأول للحزب القومي السوري الاجتماعي، ثم مغادرته لبنان على أثر اتهامه بالاشتراك بتدبير محاولة انقلاب فاشلة، وظل خارج لبنان في الكويت، حتى صدر عليه حكم غيابي، فتركها خوفا من تعقبه، ولجأ إلى الأردن. ومنذ ذاك التاريخ في 1963، بدأ الرجل يصعد في الأردن، مؤسسا للملكية الأردنية (الخطوط الجوية «عالية»)، ويبرز رجل أعمال وخبير طيران عالميا، مستفيدا من دراسته في هندسة الفضاء في الولايات المتحدة وتخرجه من جامعاتها.

دخل الرجل الذي كان مطاردا من المخابرات اللبنانية في حماية الملك حسين الذي لم يفوّت فرصة الاستثمار في كفاءته، فاصطحبه معه العام 1964 لحضور مؤتمر القمة العربية في القاهرة، وهناك التقى بالرئيس اللبناني شارل الحلو الذي عرض عليه العفو، لكن غندور أبى، طالباً العفو لبقية رفاقه المحكومين، وهو ما صار في 1968، وبعدها استطاع زيارة لبنان.

صعد علي غندور في الأردن، ولم يكن حالةً فريدةً، في بلدٍ اعتاد الإفادة من الكفاءات العربية، وتأسس بنيانه على قاعدةٍ عربية، وكانت أوائل نخبته الإدارية من سوريين ولبنانيين وحجازيين وعراقيين وجنسيات أخرى. وهي قصة بناء الأردن المعاصر، حيث كان الاستثمار لكل من يأتي إليه هاربا من ظلم أو راغب بالاستقرار، في بلدٍ تميز بالحسّ العروبي منذ نشأته.

في تفاصيل الحياة السياسية ومحطاتها الأولى أواخر العام 1961، كان غندور في باريس مع زملاء له، يتلقى دروساً فنية حول طائرة الكارافيل التي كانت ستنضمّ إلى أسطول شركة الخطوط الجوية اللبنانية التي كان مسؤولاً عن صيانة طائراتها. آنذاك قام الحزب السوري القومي الاجتماعي بمحاولة انقلاب في لبنان، الأمر الذي سبب له صدمة؛ فالرجل لم يكن يؤمن بالانقلابات وسيلة للوصول إلى الحكم، سيما أنّ الحزب السوري القومي عقائدي، يؤمن بالتبشير العقائدي في المجتمع، وبالتالي يصل المؤمنون بفكره إلى الحكم، فيكرسون المجتمع المدني الذي يؤمن بالحرية والديمقراطية منهجاً للحكم العادل.

فرّ بعد ذلك إلى ساحل العاج، ومنها إلى الكويت، بسبب ملاحقته من الدولة اللبنانية، كونه كان مطلوباً للعدالة. عمل في الكويت مدّة وجيزة في مديرية الطيران المدني. وهناك أبلغه المسؤولون بأنه سيبقى في البلد إذا صدر عليه الحكم بالبراءة، وإذا صدر الحكم بالإدانة وطلبه لبنان فسيتمّ تسليمه. وفي شهر أغسطس/ آب من عام 1962، صدر الحكم عليه بالإعدام فغادر الكويت إلى الأردن. وفي عمّان، زار مع بعض اللبنانيين في الحزب الملك حسين؛ ليقدّموا الشكر على حسن ضيافة الرفاق. وحينها سأله الراحل الحسين عن مشاريعه المستقبلية، وكان يعرف أن مهنته واختصاصه في الطيران، فأجاب بنيته السفر إلى غرب أفريقيا، فرفض الحسين الفكرة وأبقاه في الأردن، بنية تأسيس شركة طيران وطنية. ولم يكن من غندور إلا البدء الفوري بالعمل، وبعد أسبوع باشر الأردن بتسيير الرحلات من عمّان إلى القدس وبيروت، بأول طائرة من طراز DCC تمّ استئجارها من شركة الخطوط الجوية اللبنانية التي كان قبل محاولة الانقلاب رئيساً للمهندسين لديها، ومسؤولاً عن صيانة طائراتها. ولاحقاً أسّس أكاديمية الطيران الملكية الأردنية التي خرّجت آلاف الطيارين الأردنيين، والذين جعلوا من طيران الملكية لاحقاً قصة نجاح، صنعها لبناني لجأ إلى الأردن، وهو من الجنوب اللبناني الذي تمتعت مرجعياته الدينية منذ قيام إمارة شرقي الأردن بعلاقات وطيدة مع الحكم في الأردن.

بعد وفاة الملك حسين، بدأ غندور مشاريع خاصة، ركزّ اهتمامه على الاقتصاد، ولم يعد إلى السياسة، وبات علماً في مجال الطيران العالمي، وعضواً في منظمة الطيران العالمية (AYTA)، لكن ذلك الاهتمام لم يفصله عن متابعة الفكر والثقافة والأعمال الريادية، تاركاً بوفاته سجلاً حافلاً من الإنجازات، وسفراً طويلاً من المودّات والصداقات في الأردن وخارجه.

(كاتب أردني)

> اللبناني الذي ترك سجلاً حافلاً من الإنجازات، وسفراً طويلاً من المودّات والصداقات في الأردن وخارجه

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير حسام كنفاني ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ سكرتير التحرير حكيم عنكر ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ الرأي معن البياري ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads